

# المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق – دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير

م. م ميادة جعفر ناجي  
كلية الهندسة/جامعة المثنى  
جامعة المثنى

## المستخلص Abstract

تكشف الدراسة الحالية متطلبات التوافق والتطبيق بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة العراقية في ظل الظروف البيئية الدولية والعراقية من خلال (أجراء دراسة مقارنة)، لتقريب وتوضيح وجهات النظر ولتحقيق التوافق بينهما، وهنا برز هدف الدراسة للكشف عن ما توصلت إليه المعايير الدولية من تطوير للأداء والممارسات المحاسبية، ومن ثم عكس تجربة البيئة الدولية ومحاولة تطبيقها في البيئة العراقية بقصد تقليل أو سد الفجوة بين متطلبات تطبيق المعايير الدولية والعراقية من أجل إيجاد ممارسات محاسبية تتوافق مع تلك الدولة لتوحيد اللغة المحاسبية وإضفاء الوضوح والموثوقية والمصداقية على تلك التطبيقات، وضرورة الأخذ بمتطلبات التوافق والتطبيق مع البيئة الدولية وهذا أهم ما توصلت إليه توصيات الدراسة.

**Iraqi accounting standards and the range of its harmonization with the international accounting standards of developing the practicing accounting in Iraq – A comparing study to harmonization between standards**

## **ABSTRACT**

The recent study has found out requesting of harmonization and appliance between the international accounting standards and Iraqi accounting standards during an international and Iraqi environment's circumstances through ( making comparing study) to approach and explain the standpoint and to make equivalence between them. Here the study goal is pointed of discovering by what the international standards have reached it by development of accounting practicing doing , then reverse the international environment's experiment and attempt to apply it in Iraqi's environment ,an intending to reduce or block the gap between requesting of applying an international and Iraqi standards for finding accounting practicing in order to work out with that country to unite the accounting language and bringing more bright , honesty and dependable to that applying. It is necessary to harmonization requests and to do so with the international environment. this was significant recommendation study that reached.

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

## المقدمة: introduction

تعتبر المعايير المحاسبية ذات أهمية كبيرة لإظهار مدى وحجم التغيرات المحاسبية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والسياسية ضمن مجالات تطبيقها، لأنها تلعب دورا حيويا وثيق الصلة والارتباط بمجالات التخطيط والاستثمار ومتابعة النشاط الاقتصادي للمجتمع ، تتركز مهمة المعايير المحاسبية في تنظيم الممارسات المحاسبية لتحقيق فهم عام يتمثل في توفير المعلومات الملائمة بشأن استخدام مصادر الأموال في الأنشطة الاقتصادية للمجتمع وعدالة وصول مختلف الأطراف المرتبطة بالنشاط الاقتصادي على المعلومات المنظمة والمتعلقة بمجالات هذا النشاط (Doupnik & Perera, 2007, P42)، وقد حققت معايير المحاسبية الدولية انتشارا عالميا واسعا كأمودج للمعايير المحاسبية ذات الجودة العالية من خلال اختيار جودة التقارير المالية التي تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، وجاءت معايير المحاسبة العراقية بهذا التوجه وعلى مدى سنوات من التجربة والأخذ ببعض تلك المعايير الدولية لتواكب التطور في حقل الإدارة والتطبيق المحاسبي الذي جاءت به المعايير الدولية ، إلا إن هذا التوجه في تطبيق بعض المعايير الدولية كان مقتصرًا على بعض المعايير دون غيرها ملائما بذلك البيئة العراقية التي اقتصرت على (١٤) معيارا لمواكبة جزء من التطور في الأداء الدولي ومن هنا جاءت الدراسة كمحاولة لسد الفجوة الكبيرة بين المعايير الدولية والعراقية ومن خلال مقومات ومتطلبات التوافق والتطبيق .

### المبحث الأول

#### المنهجية العلمية للبحث

#### Scientific Curricular for Searching

### أولاً: مشكلة الدراسة :- Study Phenomena

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة تقريب وجهات النظر من خلال إجراء دراسة مقارنة المعايير الدولية والعراقية لتحقيق التوافق بين تلك المعايير ولمعرفة المعايير الدولية التي لم يتم تطبيقها في العراق وكذلك لمعرفة المعايير العراقية التي لم يكن لها وجود ضمن المعايير الدولية .

### ثانياً : أهمية الدراسة :- Study Important

تظهر أهمية الدراسة من خلال إجراء دراسة مقارنة لمعرفة متطلبات التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة العراقية في ظل متغيرات الأوضاع الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية ومحاولة للتوضيح والوقوف على الفروق بين تلك المعايير بهدف تقريب وجهات النظر والتغلب على المعوقات التي تواجه تطبيق الممارسات المحاسبية في البيئة العراقية.

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

**ثالثاً:- هدف الدراسة:- Study Objective**

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

- ١- الكشف عن ما توصلت إليه المعايير المحاسبية الدولية من تطور للأداء والممارسات المحاسبية في البيئة الدولية .
- ٢- تسليط الضوء على المعايير العراقية المطبقة ومقارنتها مع مثيلاتها الدولية بهدف معرفة موقع المعايير العراقية وأين هي مقارنة مع المعايير الدولية في معرفة ما هو المطبق منها وغير المطبق.
- ٣- محاولة للتوافق بين معايير المحاسبة العراقية مع المعايير الدولية وذلك من خلال الكشف عن كلا النوعين من المعايير .

**رابعاً :- فرضية الدراسة :- Study Hypothesis**

للدراسة عدة فرضيات تسعى لاختبارها وهي:-

- ١- يوجد توافق تام بين بيئة المعايير العراقية وبيئة معايير المحاسبة الدولية بخصوص موضوع أعداد وعرض القوائم المالية .
- ٢- يوجد توافق تام بين معايير المحاسبة العراقية ومعايير المحاسبة الدولية بخصوص موضوع الإفصاح في القوائم المالية .
- ٣- يوجد توافق تام بين معايير المحاسبة العراقية ومعايير المحاسبة الدولية بخصوص موضوع القياس المحاسبي في مفردات القوائم المالية.
- ٤- عدم وجود توافق تام بين معايير المحاسبة العراقية ومعايير المحاسبة الدولية بخصوص موضوع توحيد /اندماج القوائم المالية للشركات الزميلة أو التابعة.
- ٥- يوجد توافق تام بين معياري المحاسبة العراقي ومعياري المحاسبة الدولية، بخصوص موضوع المحاسبة في قطاع الزراعة والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة.

**خامساً :- أسلوب الدراسة :- Study manner**

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في عملية المقارنة بين بيئتي العمل (الدولية والعراقية) لتطبيق وممارسة المعايير المحاسبية ولتحقيق التوافق بين المعايير وكذلك اعتمدت الباحثة على التقارير الدولية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية العراقية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق وكذلك على الكتب والمراجع المتعلقة بهذا الموضوع .

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

**سادسا : حدود الدراسة: Study Scope:**

للدراسة حدين زمني ومكاني، فأما الزماني فيمتد للفترة من سنة ١٩٧٣ (سنة تأسيس لجنة معايير المحاسبية الدولية ) إلى الوقت الحالي سنة ٢٠١٢ أما مكانيا فهي كما في مجتمع وعينة الدراسة المذكورة أنفا.

**سابعا: هيكلية الدراسة: Study Structure**

تتكون الدراسة من خمسة مباحث وهي:-  
المبحث الأول: المنهجية العلمية للدراسة.  
المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية والعراقية - نبذة مختصرة .  
المبحث الثالث: مفهوم وأهمية التوافق بين المعايير.  
المبحث الرابع: تحليل نتائج الدراسة المقارنة للتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والعراقية.  
المبحث الخامس: متطلبات تطبيق المعايير الدولية في البيئة العراقية.  
المبحث السادس: الاستنتاجات والتوصيات.

- المصادر: References - الملاحق: Appendix - الخلاصة: Abstract

**ثامنا:- مصطلحات الدراسة: Study Vocabulary**

المختصر	اللغة الانكليزية	اللغة العربية
IASC	international Accounting Standard Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	international Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IAS	international Accounting Standard	معيير محاسبي دولي
IFRS	international Financial Reporting Standard	معايير أعداد التقارير المالية
IqAS	Iraq Accounting Standards	معايير المحاسبة العراقية
IFRS	international Finance Research Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

**المبحث الثاني / الجانب النظري  
معايير المحاسبة الدولية والعراقية - نبذة مختصرة**

أولاً : نبذة مختصرة عن معايير المحاسبة الدولية  
البداية الحقيقية لصناعة معايير المحاسبة الدولية ترجع إلى عام ١٩٧٣ حيث تأسست  
لجنة معايير المحاسبة الدولية ( IASC ) ، ففي حزيران من ذلك العام تأسست اللجنة بموجب  
اتفاق أبرم بين هيئات المحاسبة الوطنية في عشرة من الدول التي تعد رائدة في هذا المجال  
وهي: استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، أيرلندا،  
والولايات المتحدة الأمريكية، وتشكل مجلس إدارة اللجنة من ممثلين من هيئات المحاسبة  
لنفس الدول ( [www.iasb.org.uk](http://www.iasb.org.uk) - IASB, History )، وعلى الرغم من أن تاريخ  
تأسيس اللجنة يرجع لنفس العام الذي تأسس فيه مجلس معايير المحاسبة الأمريكي  
( FASB ) ، إلا أن الغرض من تأسيس تلك اللجنة لم يكن أبدا خلق كيان محاسبي منافس  
للهيئة الأمريكية كما لم يكن تصور المؤسسين أيضا في ذلك الوقت أن الكيان الدولي سوف  
يكون له ذلك، الوزن والقبول العالمي الذي يحظى به الآن في تطوير وصناعة معايير  
المحاسبة.

حيث كان الهدف من تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية ( IASC ) هو الاسم الذي اختاره  
ممثلي هيئات المحاسبة للدول العشرة المساهمة في تأسيس الهيئة الدولية، ولقد كان الهدف  
من تأسيس تلك الهيئة منذ نشأتها وحتى إعادة هيكلاها في سنة ٢٠٠١ محدد في الآتي:-  
١- مناقشة القضايا المحاسبية الوطنية فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي .  
٢- طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها وإصدارها كمعايير دولية تخدم المصلحة العامة.  
٣- تحقيق قدرا من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول المشاركة يسمح  
بالقابلية للمقارنة .

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

٤- العمل على تحقيق قدرا من القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة من معايير ولتحقيق هذه الأهداف عملت اللجنة بمنهجية واحدة لم تغيرها منذ نشأتها حتى عام ١٩٩٧، وان تغيرت آلية اتخاذ القرار من فترة لأخرى. تمثلت اللجنة في دور وحيد لعبته اللجنة خلال الخمسة وعشرون سنة الأولى من عمرها وهو دور تنسيق وتوحيد آراء أعضاءها من الهيئات الوطنية للمحاسبة (Harmonizer)، حيث انصب عمل اللجنة على اختبار معالجة محاسبية معينة مطبقة في دول ما تم تبني هذه المعالجة وإدخال بعض التعديلات عليها إذا لزم الأمر والسعي للحصول على قبول دولي لها (IASB, Constitution - <http://www.iasb.org.uk>).

وترى الباحثة أن اللجنة بهذا الشكل لم تمارس أي دور ينطوي على بحث وابتكار وتطوير معالجات محاسبية بناء على حاجة معينة لمعيار محاسبي يعالج قضية محاسبية لا يوجد لها حل محاسبي مقبول .

في عام ١٩٩٧ وبعد ما يقارب من ٢٥ سنة من تأسيسها بدأت اللجنة في تبني الدور التطويري للمعايير وذلك بتشكيل لجنة خاصة لمعالجة موضوع الأدوات والمشتقات المالية حيث تبنت اللجنة مشروعا خالصا بها ولا ينتمي لأي من المعايير أو المعالجات السائدة على المستوى الوطني، وكشفت اللجنة نشاطها التنظيمي والمحاسبي بصورة ملحوظة. فعلى المستوى التنظيمي تم تشكيل فريق محل الإستراتيجية وتشكيل لجنة دائمة للمتغيرات المحاسبية (SIC) وكذلك فريق عمل مع ممثلين من المجالس الوطنية للعمل على مشروع الأدوات المالية .

في عام ١٩٩٨ حدث تطورا لها في تقنين الأعراف بالمعايير الدولية حيث أصدرت أربعة دول أوروبية هي بلجيكا ، وفرنسا ، وألمانيا ، قوانين وطنية تسمح للشركات الكبيرة استخدام المعايير الدولية لأغراض التقرير المحلي داخل كل دولة.

وفي عام ١٩٩٩ بدأت لجنة تابعة للمنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) مراجعة مجموعة معايير عصب المحاسبة لتقرير إمكانية قبولها وفي نفس العام اصدر وزراء مالية مجموعة الدول الصناعية السبعة بيانا تحت فيه على ضرورة دعم معايير المحاسبة الدولية. وفي عام ٢٠٠٠ أعلنت لجنة بازل ( الخاصة بالشؤون المصرفية ) دعمها وقبولها لمعايير المحاسبة الدولية (IASs) وللجهود المبذولة لعولمة المحاسبة في نفس العام قبلت منظمة البورصات (IOSCO) (٣٠) معيارا دوليا وسمحت للشركات المقيدة في البورصات العالمية باستخدامها في التقرير المالي كمتطلب للقيود والتداول خارج حدود موطنها الأصلي (IASB, History - [www.iasb.org.uk](http://www.iasb.org.uk)).

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

وفي عام ٢٠٠١ بدأ التجهيز للإعلان عن تأسيس مجلس معايير المحاسبة بهيكله الجديد وانتشار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وكما يلي :-

أ- أحرزت عملية وضع معايير المحاسبية الدولية في السنوات القليلة الفاتحة عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام اكبر للمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية .

ب- في عام ٢٠٠٢ اصدر الاتحاد الأوربي تشريعا يقتضي من الشركات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة . وأصبح التشريع نافذ المفعول في العام ٢٠٠٥ وينطبق على أكثر من ٧٠٠٠ شركة في ٢٨ بلدا، بما في ذلك فرنسا و ألمانيا و إيطاليا و اسبانيا و المملكة المتحدة . ويعني هذا التشريع أن تحل في أوروبا المعايير الدولية محل المعايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لأعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا

(IASB, Constitution-<http://www.iasb.org.uk>).

ج- في أوروبا تتبنى المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ٣٨ دولة في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك روسيا و أوكرانيا و الدول الاسكندنافية .

د- هناك توجه عام تبني المعايير الدولية ففي عام ٢٠٠٥ أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا و اسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط.

ه- يقدر إن أكثر من ٧٠ دولة طلبت من شركاتها المدرجة في البورصات الوطنية تطبيق المعايير عند أعدادها وعرضها للبيانات المالية في العام ٢٠٠٥. (IASB, History

[www.iasb.org.uk](http://www.iasb.org.uk)).

و- البلدان العربية التي تبنت المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية هي : مصر، البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة ، يضاف لذلك أن بلدانا عربية أخرى تتبنى معايير محاسبية وطنية تشبه المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية مثل السعودية ودول المغرب العربي والعراق (القاضي وحمدان، ٢٠٠٨، ص ٥٤).

أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) : (<http://www.iasb.org>):

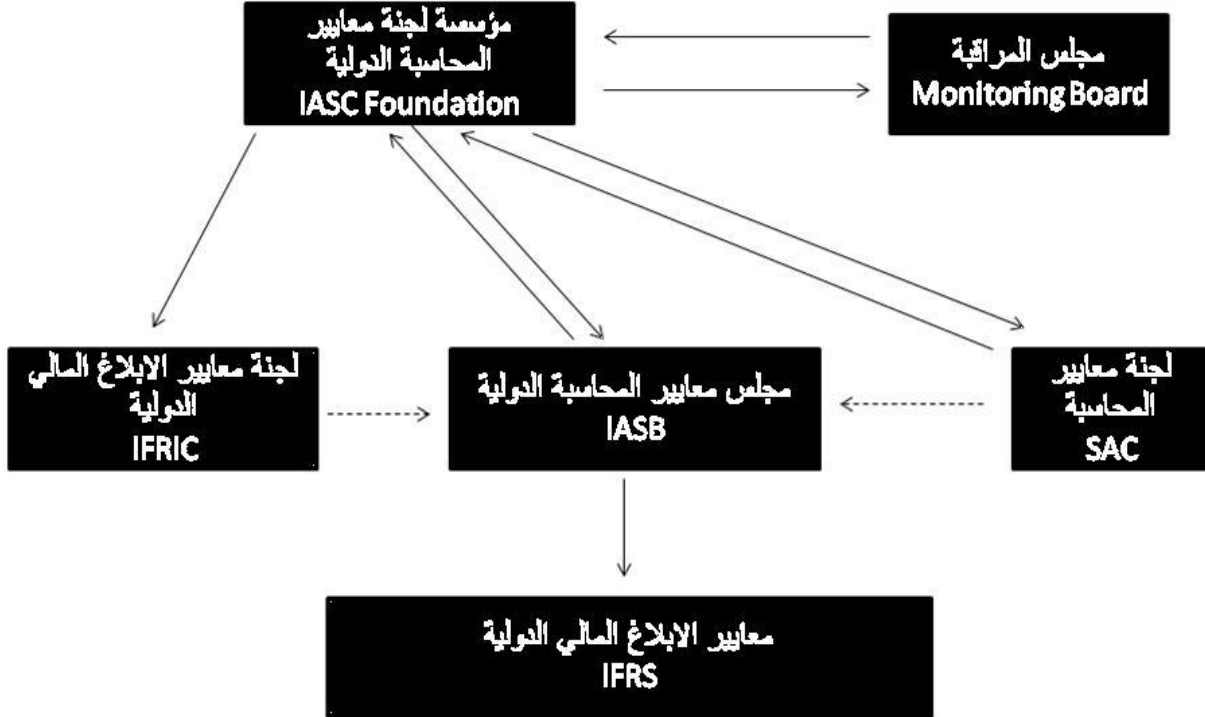
- ١- إنشاء معايير تتمتع بجودة عالية وقابلة للفهم والتطبيق لأعداد القوائم المالية بشكل يساعد متبنيها في أسواق رأس المال العالمية ( لغة عالمية موحدة ).
- ٢- أعداد معايير محاسبية تصلح للتطبيق في جميع دول العالم والتي من خلالها أعداد قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية يمكن الوثوق بها وتكون ملائمة لمستخدميها.

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق**  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير

**هيكلية مجلس معايير المحاسبة الدولية**

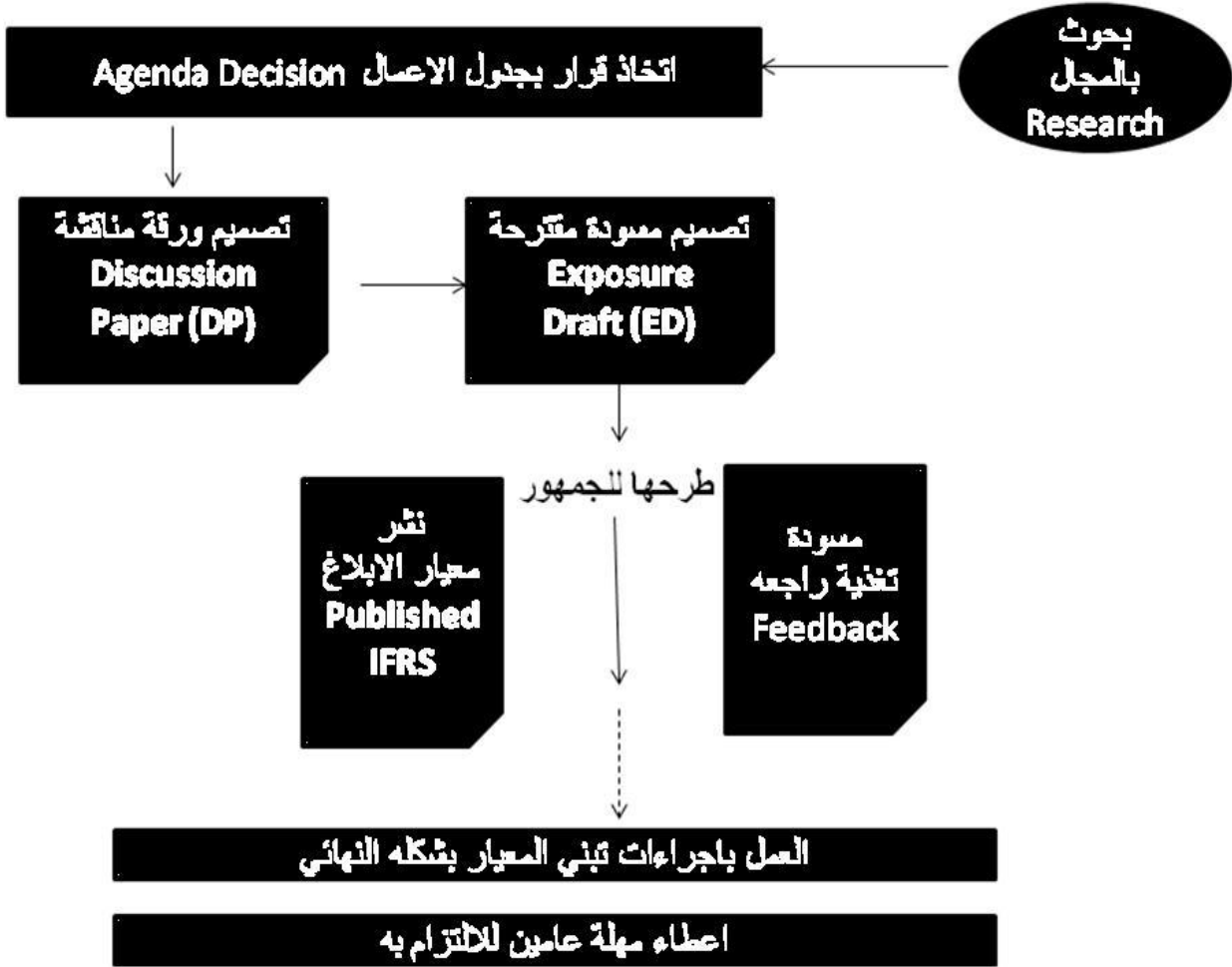
- ١- يتكون المجلس من ١٤ عضوا مؤهلين تقنيا ومهنيا
- ٢- يتكون مجلس الأمناء من ٢٣ عضوا مؤهلين من دول مختلفة
- ٣- لديه عدد ١٣ مختص من الموظفين الكبار

**كيفية آلية عمل تطوير معايير المحاسبة الدولية في المجلس**





كيفية أعداد ومراجعة المعايير



المصدر: (الموقع الالكتروني للمجلس [www.iasb.org](http://www.iasb.org)).

ثانيا : نبذة مختصرة عن مجلس المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق:  
تأسس مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بموجب كتاب ديوان الرئاسة ذي العدد (١٠٥٤٢) في ١٩٨٨/٣/٢٢ بناء على المقترح المقدم من قبل ديوان الرقابة المالية.

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

**تشكيل المجلس :**

حددت المادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المعايير والقواعد المحاسبية في الجمهورية العراقية المنشور في جريدة الوقائع العراقية ذي العدد ( ٣٢٢٧ ) في ١٧ / ١١ / ١٩٨٨ تشكيل المجلس.

واستناداً إلى البند (١) من التعليمات عدد (١) لسنة ١٩٩٥ الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية ذي العدد (٣٥٧٨) في ٢٨ / ٨ / ١٩٩٥ أعيد تشكيل المجلس برئاسة رئيس ديوان الرقابة المالية وعضوية كل من أعضاء مجلس الرقابة في ديوان الرقابة المالية ومدير عام دائرة المحاسبة في وزارة المالية، مدير عام الهيئة العامة للضرائب، مدير عام سوق العراق للاوراق المالية، مدير عام دائرة التخطيط الاقتصادي في هيئة التخطيط، مدير عام دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة، مدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة الصناعة والمعادن، ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يختارهم الوزير من المختصين من أساتذة الجامعات، مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي وممثل عن نقابة المحاسبين والمدققين . وقد تركزت مهام مجلس المعايير والقواعد المحاسبية على ما يلي :-

- ١- دراسة ووضع المعايير المحاسبية والرقابية وتطويرها وإقرارها .
  - ٢- أبداء الرأي في مشروعات القوانين والأنظمة المحاسبية والرقابية الواردة في مشروعات القوانين الأخرى .
  - ٣- اقتراح تعديلات على التشريعات المحاسبية والرقابية .
  - ٤- أبداء المشورة الفنية في الأمور المحاسبية والرقابية إلى الجهات ذات العلاقة .
  - ٥- التنسيق والتعاون مع المؤسسات والمنظمات العلمية والمهنية داخل العراق وخارجه .
- اما آلية عمل المجلس فهي :-

١- تعرض الجهات ذات العلاقة المشاكل أو المواضيع المراد دراستها من قبل المجلس على ان يتضمن العرض ما يلي ( ماهية المشكلة ، موقف التشريعات والقواعد المحاسبية منها والاقتراحات الخاصة بشأنها، يقوم المجلس بإقرار خطته السنوية للسنة القادمة في الاجتماع الأخير من كل سنة، ويمكن لرئيس المجلس تشكل لجان فنية مكونة من عدد من المختصين في الشؤون المالية والمحاسبية والإدارية والقانونية يتم الاستعانة بهم لأعداد الدراسات والأوراق المحلية التي تتطلبها عملية تنفيذ خطة المجلس معززة بالمقترحات والحلول بصيغة مشروع قاعدة أو صيغ إجرائية لمعالجة المشاكل ، بعدها تعرض المواضيع والدراسات المشار إليها في الفقرة أعلاه على المجلس للمناقشة واتخاذ قرار بشأن الصيغ الإجرائية المتعلقة بمعالجة المشاكل وإعطاء رأي مبدئي بمشاريع القواعد المحاسبية والرقابية، يشكل رئيس المجلس بناءً على اقتراح من أعضاء المجلس لجنة من الخبراء والمختصين في الوزارات والشركات وأعضاء من مزاوولي مهنة مراقبة الحسابات لدراسة مشاريع القواعد المشار إليها أعلاه، بعدها يقر المجلس الرأي أو المقترح أو مشروع القاعدة المحاسبية أو الرقابية بعد دراسة ومناقشة الملاحظات الواردة بشأنها ، ختاماً تعمم القواعد والآراء النهائية للمجلس على وزارات الدولة والمنظمات العلمية والمهنية للعمل بها اعتباراً من التاريخ الذي يحدد المجلس لكل حالة على حده.

**انجازات المجلس :**

أنجز مجلس المعايير المحاسبية والرقابية منذ أول تشكيل له عام ١٩٨٨ ولحد الآن العديد من الدراسات حول القوانين والأنظمة والتعليمات المالية والمحاسبية النافذة وحدد مشاكل تطبيقها

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

وتوصل إلى وضع الحلول المناسبة لتجاوزها وإصدار (١٤) قاعدة محاسبية و (٦) أدلة رقابية المبينة تفاصيلها في الملحق رقم (٣) وأشرف على متابعة تطبيقها في الجهات المعنية وساهم في تهيئة مستلزمات التطبيق في تلك الجهات .

**المبحث الثالث**

**مفهوم وأهمية التوفيق بين المعايير**

**أولاً : مفهوم التوافق: Harmonization:**

أدى التطور الاقتصادي وظهور منظمة التجارة العالمية وعولمة الأنشطة الاقتصادية والشركات متعددة الجنسية ، وانتشار أنشطتها في دول مختلفة تنوع من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية إلى ضرورة وجود معايير محاسبية متناسقة دولياً في ظل تحديات القرن الحادي والعشرين ، ويشير إلى ذلك احد الكتاب في الفكر المحاسبي ( أبو الهنا ، ١٩٩٥ ، ص ٦٠ ) بأن : كل بيئة تتشكل من مجموعة من العوامل تشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالتالي فإن اختلاف تلك العوامل بين دول العالم لا بد ان يؤدي بالضرورة إلى وجود اختلافات بين المعايير والإجراءات المحاسبية المتبعة فيها كما يعتبر اختلاف تلك العوامل بمثابة عقبة كبيرة أمام محاولات التوحيد أو على الأقل التنسيق بين تلك المعايير والإجراءات.

يتضح مما تقدم وجود مجموعة من العوامل التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى معايير محاسبية دولية تؤدي إلى نوع من التوحيد في الممارسات المحاسبية دولياً ويمكن للدول المختلفة أن تستفيد منها في صياغة ووضع معاييرها المحاسبية بهدف توفيق الممارسات المحاسبية مما يؤدي إلى الارتقاء وتطوير مهنة المحاسبة خاصة في الدول النامية .

أما فيما يختص بمفهوم التوافق Harmonization فإنه يعني تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية السائدة في الدول وذلك بهدف توفير المصدقية والموثوقية في البيانات المالية المنشورة وزيادة إمكانية الاعتماد عليها لأغراض المقارنة ومن ثم زيادة مثالية التقارير المحاسبية في ترشيد القرارات ( سالم ، ٢٠٠٤ ، ص ٩ ) .

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

ويوجد في الفكر المحاسبي اختلافات حول بعض المفاهيم المرتبطة بالتوفيق خاصة في المحاسبة الدولية حيث يستخدم التوافق والتنسيق أو التوحيد أو التماثل الدولي، ويشير إلى ذلك احد كتاب الفكر المحاسبي بقوله (أبو زيد، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٧) :- (غالبا ما يشعر الدارس لمواضيع المحاسبة الدولية وخاصة موضوع التوافق المحاسبي انه بحاجة إلى الفهم والتفرقة بين معاني المفاهيم الثلاثة وهي التماثل أو التوحيد والمعايرة والتوافق التي عادة ما يستخدمها الباحثين بتداخل الإشارة لعملية التوافق التي عادة ما يستخدمها الباحثين بتداخل الإشارة لعملية التوافق الدولي للمحاسبة دون وجود تعريف محدد لها) .

يتضح مما تقدم انه يوجد تداخل وترابط بين المفاهيم الثلاثة والتي تشمل التنسيق والمعايرة والتوحيد بحيث يتم الخلط بينها مما يصعب التفرقة بينها ولهذا سوف يتناول البحث بإيجاز تعريف هذه المفاهيم الثلاثة لمعرفة وتوضيح الاختلاف بين التوافق والتوحيد والمعايرة وذلك على النحو التالي :

التوافق (التنسيق):- من الجدير بالذكر انه وردت في الفكر المحاسبي مجموعة من التعريفات المتعلقة بمفهوم التوافق الدولي وقد عرف **Wolk & Francis & Tierney** التوفيق: بأنه درجة من التنسيق أو التماثل فيما بين مجموعات مختلفة من المعايير والطرق وأشكال التقارير المالية (Wolk & Francis&Tierney, 1992, p527).

تلاحظ الباحثة أن هذا التعريف قصر التوفيق على درجة معينة من التناسق أو التماثل بين مجموعة مختلفة من المعايير وأشكال التقارير المالية ، وعرف أيضا: بأنه عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن عملية التوفيق تطوير مجموعة من معايير المحاسبة الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وذلك لزيادة عالمية أسواق الأوراق المالية (القباني، ٢٠٠٣، ص ١٧٠) .

تلاحظ الباحثة إن هذا التعريف ركز على تقليل الفروق في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول الأمر الذي سهل عملية المقارنة بين القوائم المالية للشركات بين الدول المختلفة ويرى آخرون ( فردريك تشوي وآخرون ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٤٩) إن التناسق:-هي عملية زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها وتخفيض المعايير المتناسقة من الاختلافات المنطقية وتحسين التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة .

تلاحظ الباحثة أن هذا التعريف للتناسق الدولي اقتصر على ضرورة زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية وذلك بوضع حدود للخلاف بينها كما انه لم يبرز دور معايير المحاسبة الدولية في هذا الاتجاه ، ويهدف التوفيق المحاسبي على المستوى العالمي إلى تلبية احتياجات المستثمر الدولي وغيره من المستخدمين لأغراض اتخاذ القرارات ، وحل المشاكل والتغلب على الصعوبات التي يواجهها المستثمرون الدوليون والشركات متعدد الجنسيات وشركات المحاسبة والتدقيق الدولية ( صالح ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٤١).

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

وعرف التناسق أيضا: بأنه الجهود العالمية والإقليمية الدامية إلى تلاشي الفوارق بين نظم ومعايير المحاسبة ( هديب ، ١٩٨٧ ، ص ٥٩١ ) .  
تخلص الباحثة مما سبق إلى أن التوافق الدولي يعني محاولة تنسيق وتقريب الممارسات والطرق المحاسبية بين الدول المختلفة عند أعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المختلفة وبصورة حتى يسهل مقارنتها على المستوى الدولي .

**المعايرة المحاسبية: Accounting Standardization**

كما ذكر سابقا أن المعيار هو نموذج معترف به السلطة للقياس وبالتالي فإن المحاولات في المحاسبة للمعايرة هي محاولات لوضع توحيد ( Uniformity ) في الطرق المحاسبية، والنموذج المستخدم للقياس سيكون النموذج أو النسخة المصرح بها من قبل السلطة ( أبو زيد، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٨ ) .

**التوحيد الدولي : International Uniformity**

تعددت التعاريف حول مفهوم التوحيد في الأدبيات المحاسبية وذلك لأهميته وسوف يستعرض البحث في هذا الجزء بعض من هذه التعريفات ويشير التوحيد إلى الحالة التي يكون فيها كل شي منسق ومتجانس أو غير متباين فهي تحتوي التماثل الذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة ( أبو زيد ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٧ ) .

تلاحظ الباحثة أن هذا التعريف ركز على التماثل في المبادئ والممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة . ويرى آخر ( الراوي ، ١٩٩٥ ، ص ٤٧ ) انه: وقد يقصد بشكل عام بان التوحيد المحاسبي، فرض الأسس لدولة ما على الدول الأخرى.

ويلاحظ انه قد اقتصر التوحيد المحاسبي على فرض الأسس المحاسبية لدولة ما على الدول الأخرى وهذا ما يصعب تحقيقه.

ويعرفه آخر بأنه يعني تطبيق معيارا واحد أو قاعدة واحدة في كل الحالات (الجبر، ١٩٩٨ ، ص ٣٥) .

يلاحظ هذا التعريف ركز على ضرورة توحيد المعايير المحاسبية ومما تقدم يخلص الباحث إلى انه يقصد بالتوحيد المحاسبي توحيد السياسات والممارسات والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية على المستوى الدولي.

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

- ثانيا : دور المنظمات الدولية في التوافق والتنسيق الدولي :-  
هنالك عدد من المنظمات واللجان الدولية مهمته حاليا بالتوافق الدولي للمحاسبة وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي بعضها يعمل ويهتم بهذا الموضوع على المستوى الدولي وبعضها على المستوى الإقليمي .  
ويبوب البعض هذه المنظمات إلى منظمات دولية عامة وخاصة ومنظمات إقليمية عامة وخاصة وذلك على النحو التالي ( أبو زيد ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٧ ، ص ٢٨٧ ) :-  
١- منظمات عالمية عامة : وتشمل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.  
٢- منظمات عالمية خاصة : وتشمل لجنة معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين .  
٣- منظمات إقليمية عامة وتشمل : - المجموعة الاقتصادية الأوروبية. \_ مجلس المحاسبة الإفريقي.  
٤- منظمات إقليمية خاصة وتشمل:- مؤتمر المحاسبة الأمريكي.- اتحاد المحاسبين الأوروبيين .  
- جمعية أمم جنوب شرق آسيا.- اتحاد محاسبى آسيا والمحيط الهادي .- الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين .  
ويشير البعض إلى (٦) هيئات رئيسية تعمل على الترويج لأعداد معايير للمحاسبة الدولية للتنسيق المحاسبي الدولي يمكن ذكرها فيما يلي ( فردريك تشوي وآخرون ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٥٦ ) .  
١- لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB). ٢-الاتحاد الأوربي (EU). ٣- المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO). ٤- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). ٥- مجموعة العمل من الخبراء العاملين في الحكومات والتابعة للأمم المتحدة والخاصة بمعايير المحاسبة والتقارير الدولية وهي جزء من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). ٦- مجموعة العمل للمعايير المحاسبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (IOECD).

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

- ثالثا : مزايا / فوائد التوافق المحاسبي :-  
يحقق التوافق المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية المزايا / الفوائد التالية (فردريك تشوي واخرون ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٥٠-٣٥١) :
- ١- قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة والتي تؤدي إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض وتسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها.
  - ٢- تسهيل توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة تحويل العملة فقط.
  - ٣- انقضاء الحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية للشركات التي تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية ، إذ بدلا من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية كل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها فالمعايير الدولية تزيل هذه الحاجة وتؤدي إلى توحيد لغة التقارير المالية على مستوى دول العالم .
  - ٤- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسية فالبيانات الموحدة سهله الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تغيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.
  - ٥- إزالة الغموض والتناقض والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير دولية مرصده ذات مفاهيم واحدة .
  - ٦- كما يؤدي التوحيد إلى اختصار الزمن والتكلفة والجهود للدول النامية في الوصول إلى النتيجة التي وصلتها الدول المتقدمة التي استخدمت المعايير الدولية .
  - ٧- وبإمكانية المقارنة وإزالة عدم الفهم فإن ذلك يزيد الموثوقية بالقوائم المالية المعدة على أساس المعايير الدولية كما يزيد ذلك من توقف الاستثمارات وانسيابها .
  - ٨- يؤدي كذلك إلى توفير المال والوقت في توحيد وجمع المعلومات المالية المختلفة التي تطلبها أكثر من طرف وفقا لمتطلبات قانونية ( Turner , 1983 p-58 ) .

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على نطاق الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

رابعاً: معوقات التوافق مع معايير المحاسبة الدولية :

من المعوقات المهمة التي تقف إزاء التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي الآتي (نور وججاوي ، ٢٠٠٨ ، ص ٦) ، (فرديريك تشوي واخرون ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٥١-٣٥٢) :-

١- التقاليد المحلية: تعتمد عملية التطور المحاسبي على مجموعة عوامل تاريخية، اقتصادية، سياسية، تنظيمية واجتماعية والتطور المحاسبي المحلي (على المستوى الوطني) هو جزء من التطور المحاسبي الدولي لذا فإن الأخير يعتمد على تلك العوامل أيضا وب نفس الوقت تقف عانقا أمامه وان أي شعب بالعالم يريد تطبيق نظام عالمي جديد بعد نظامه الوطني.

٢-العوائق الاقتصادية والتشريعية : يحتاج أفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص أفراد المجتمع المالي إلى المعلومات من المحاسبة التي وظيفتها تزويد المعلومات للإطراف المختلفة وهي تعمل ضمن خط اقتصادي معين يفرض عليها اختيار طرق وإجراءات محاسبية ( Baladouni, 1977, p-63 ) ومن ناحية أخرى تتباين الدول في تطبيقها القوانين وان

معظم التأثيرات في توسع المحاسبة وتطورها هو الهيكل التشريعي وهو انعكاس لتقاليد الثقافية الوطنية .

٣-الحالة السيادية : آذ تشكل عائق أمام التوحيد المحاسبي فالوطنية تقود إلى عدم الرغبة في قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية تفضيلاً لأخرى دولية (Turner, 1983, p-62) .



**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

**المبحث الرابع / الجانب التطبيقي**

**تحليل نتائج الدراسة المقارنة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة العراقية**

سوف يتم في هذا المبحث إجراء دراسة مقارنة لمدى توافق معايير المحاسبة الدولية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومن قبله لجنة معايير المحاسبة الدولية ( الموقع الالكتروني للمجلس [www.iasb.org](http://www.iasb.org) ) مع معايير المحاسبة العراقية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق (ديوان الرقابة المالية، ٢٠٠٥، ص ٥-٧) . وذلك من خلال إجراء مقارنة بين تلك المعايير .

حيث يمكن تقسيم معايير المحاسبة إلى خمسة مجموعات وذلك على النحو التالي :  
المجموعة الأولى : معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح وبأعداد وعرض القوائم المالية وهذه تم تحديدها في الآتي (حماد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢) :-

أ - معايير أعداد وعرض القوائم المالية وهذه تشمل:

**جدول رقم (١)**

ت	رقم المعيار الدولي	اسم المعيار الدولي	سنة إصدار المعيار	رقم المعيار العراقي	اسم المعيار العراقي	سنة إصدار المعيار
١-	١ IAS	أعداد وعرض البيانات المالية .	١٩٩٧/أب	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٢-	٧ IAS	قائمة التدفقات النقدية .	١٩٩٢/ك	٧	كشف التدفق النقدي	١٩٩٦/اب
٣-	٨ IAS	السياسات المحاسبية التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء .	١٩٩٣/١٢	٦	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات والسياسة المحاسبية	١٩٩٥/١٢
٤-	١ IFRS	تبني المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية لأول مرة .	حزيران /٢٠٠٣	-	لا يوجد معيار مقابل	-

المصدر: أعداد الباحثة.

## المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية

## الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق

## - دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير

يتضح من الجدول رقم (١) أعلاه أن هنالك معيارين من المعايير العراقية متوافقة مع معايير المحاسبية الدولية البالغ عددها (٤) معايير بخصوص معايير (أعداد وعرض القوائم المالية) وبما أن عدد المعايير المتوافقة يساوي نصف المعايير الدولية يمكن القول أنها هنالك شبه توافق مع المعايير الدولية وهذا لا يؤيد صحة الفرضية الأولى التي تقوم (يوجد توافق تام بين بيئة معايير المحاسبية العراقية ومعايير المحاسبة الدولية والخاص بموضوع (أعداد وعرض القوائم المالية) .

ب - معايير الإفصاح في القوائم المالية وهذه تشمل :

## جدول رقم (٢)

ت	رقم المعيار الدولي	اسم المعيار الدولي	سنة إصدار المعيار	رقم المعيار العراقي	اسم المعيار العراقي	سنة اصدار المعيار
١-	٥ IFRS	الأصول المحتفظ بها للبيع: العمليات المتوقفة.	آذار / ٢٠٠٤	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٢-	١٠ IAS	الإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	مايس ١٩٩٩/	٩	الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة.	١٩٩٧/١٢
٣-	١٤ IAS	التقارير القطاعية	أب/ ١٩٨١	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٤-	٣٤ IAS	الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة	تموز / ١٩٨٤	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٥-	٢٦ IAS	المحاسبة والتقرير عن خطط نظم منافع التقاعد	ك / ٢ / ١٩٨٧	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٦-	٢٩ IAS	التقارير المالية في ظل اقتصا بات التضخم الجامح / المفرط	تموز / ١٩٩٩	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٧	٣٢ IAS	الأدوات المالية العرض والإفصاح.	حزيران / ١٩٩٥	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٨-	٣٣ IAS	ربحية السهم الواحد	شباط / ١٩٩٧	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٩-	٣٤ IAS	التقارير المالية المرحلية /الدورية	حزيران ١٩٩٨/	-	لا يوجد معيار مقابل	-

المصدر: أعداد الباحثة.

يتضح من الجدول رقم (٢) أعلاه أن هنالك معيار واحد من المعايير العراقية متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية البالغ عددها (٩) معيار بخصوص معايير (الإفصاح في القوائم

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق**  
**- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

(المالية) وبما أن عدد المعايير المتوافقة يشكل نسبة (١٢%) (١ ÷ ٩ = ١٢%) من المعايير الدولية يمكن القول أن هناك عدم توافق أو توافق نسبي طفيف بين معايير المحاسبة العراقية وبين المعايير الدولية وهذا لا يؤيد صحة الفرضية الثانية القائلة (لا يوجد توافق تام بين معايير المحاسبة العراقية ومعايير المحاسبة الدولية والخاص بموضوع الإفصاح في القوائم المالية).

المجموعة الثانية : معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقياس المحاسبي : وهذه تشمل مجموعة من المعايير الدولية التي تتهم بقياس بنود القوائم المالية وهي ( حماد ، ٢٠٠٦ ، ص ١١-١٢ ) :- جدول رقم (٣):

ت	رقم المعيار الدولي	اسم المعيار الدولي	سنة إصدار المعيار	رقم المعيار العراقي	اسم المعيار العراقي	سنة إصدار المعيار
١-	٢	IFRS	٢٠٠٤/ شباط	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٢-	٢	IAS	١٩٩٥ / ١٢	٥	المحاسبة عن المخزون	تموز / ١٩٩٤
٣-	٣	IAS	١٩٧٩ / آذار	١	محاسبة عقود الإنشاءات	١٩٨٩/ ١١
٤-	١٢	IAS	تموز/ ١٩٧٧	١٣	المحاسبة عن ضريبة الدخل	تموز/ ٢٠٠١
٥-	١٦	IAS	آذار/ ١٩٨٢	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٦-	١٧	IAS	أيلول/ ١٩٨٢	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٧-	١٨	IAS	١٩٨٢/ ١ ك	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٨-	١٩	IAS	١٩٨٣/ ٢ ك	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٩-	٢٠	IAS	نيسان / ١٩٨٣	-	لا يوجد معيار مقابل	-
١٠-	٢١	IAS	تموز/ ١٩٨٣	٤	محاسبة آثار التغيرات بأسعار العملات الأجنبية	تشرين الأول / ١٩٩٢
١١-	٢٣	IAS	مايس / ١٩٨٤	٣	رسملة نفقات الاقتراض	١٩٩٢ / ١ ت
١٢-	٣٦	IAS	حزيران / ١٩٩٨	-	لا يوجد معيار مقابل	-
١٣-	٣٧	IAS	أيلول/ ١٩٩٨	-	لا يوجد معيار مقابل	-

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

١٤	٣٨	الأصول غير الملموسة	أيلول / ١٩٩٨	-	لا يوجد معيار مقابل	-
١٥	٣٩	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.	١٩٩٨/١ ك	-	لا يوجد معيار مقابل	-

يتضح من الجدول (٣) أعلاه أن هنالك (٥) معيار (خمسة معايير) من المعايير المحاسبية العراقية متوافق مع معايير المحاسبة الدولية البالغ عددها (١٥) معيار (خمسة عشر معياراً) بخصوص معايير (القياس المحاسبي) ، وبما أن عدد المعايير المتوافقة يشكل نسبة (٣٣%) (٥ ÷ ١٥ = ٣٣%) من المعايير الدولية يمكن القول أن هناك عدم توافق أو توافق نسبي بين معايير المحاسبة العراقية وبين المعايير الدولية وهذا لا يؤيد صحة الفرضية الثالثة القائلة ( يوجد توافق تام بين معايير المحاسبة العراقية ومعايير المحاسبة الدولية والخاص بموضوع القياس المحاسبي ) .

المجموعة الثالثة : معايير المحاسبة الدولية التي تتناول القوائم المالية الموحدة : أن معايير المحاسبة الدولية التي تناولت مشاكل أعداد القوائم المالية الموحدة تشمل ما يلي ( حماد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣ ) :-

## المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية

## الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق

## - دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير

## جدول رقم (٤)

ت	رقم المعيار الدولي	اسم المعيار الدولي	سنة إصدار المعيار	رقم المعيار العراقي	اسم المعيار العراقي	سنة إصدار المعيار
١-	٣ IFRS	اندماج منشآت الأعمال	مايس / ٢٠٠٤	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٦-	٢٧ IAS	القوائم المالية المجمعة والمستقلة .	نيسان / ١٩٩٩	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٧	٢٨ IAS	الاستثمارات في شركات زميلة .	نيسان / ١٩٩٩	١٤	محاسبة الاستثمارات	تموز / ٢٠٠١
٤-	٣٣ IAS	ربحية السهم الواحد .	شباط / ١٩٩٧	-	لا يوجد معيار مقابل	-
٩-	٣١ IAS	الحصص الملكية في المشروعات المشتركة	ك / ١٩٩٩ / ١٢ / مايس / ٢٠٠٨	-	لا يوجد معيار مقابل	-

المصدر: أعداد الباحثة.

يتضح من الجدول رقم (٤) أعلاه أن هنالك معيار واحد من المعايير المحاسبية العراقية متوافق مع معايير المحاسبة الدولية البالغ عددها (٤) معيار بخصوص موضوع ( القوائم المالية الموحدة ) وبما أن عدد المعايير المتوافقة يشكل نسبة (٢٥%) ( $1 \div 4 = 25\%$ ) من المعايير الدولية يمكن القول أن هناك عدم توافق أو توافق نسبي طفيف بين المعايير العراقية والدولية ، وهذا يؤيد صحة الفرضية الرابعة القائلة ( تتباين معايير المحاسبة العراقية ومعايير المحاسبة الدولية والخاص بموضوع القوائم المالية الموحدة ) .

المجموعة الرابعة : معايير المحاسبة الدولية التي تتناول المحاسبة في قطاع الزراعة والإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهه ، جدول رقم (٥) :-

## جدول رقم (٥)

ت	رقم المعيار الدولي	اسم المعيار الدولي	سنة إصدار المعيار	رقم المعيار العراقي	اسم المعيار العراقي	سنة إصدار المعيار
١-	٤١ IAS	الزراعة	ك / ٢٠٠٠ / ٢٢ / مايس / ٢٠٠٨	١١	المحاسبة في النشاط الزراعي	آذار / ٢٠٠٣
٢-	٣٠ IAS	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهه.	أب / ١٩٩٠ / ك / ١٩٩٩ / ١	١٠	الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة	ت / ١٩٩٨ / ٢

المصدر: أعداد الباحثة.

يتضح من الجدول رقم (٥) أعلاه أن هنالك توافق تام بين معايير المحاسبة العراقية ومعايير المحاسبة الدولية بخصوص موضوع المحاسبة في القطاع الزراعي والإفصاح في القوائم المالية وهذا يؤيد الفرضية الخامسة القائلة ( يوجد توافق تام بين معياري المحاسبة العراقية ومعياري المحاسبة الدولية بخصوص موضوع المحاسبة في القطاع الزراعي والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المتشابهه ) .

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

المجموعة الخامسة: معايير عراقية مستقلة عن المعايير الدولية ومعايير دولية لا يوجد مقابل لها ضمن المعايير العراقية ( عدا ما ذكر سلفاً ) :-  
ومن خلال استعراض معايير المحاسبة العراقية يلاحظ أن هنالك معايير عراقية لا يوجد لها مقابل في المعايير المحاسبية الدولية ، كما أن هنالك العديد من المعايير المحاسبية الدولية لم يوجد لها مقابل في المعايير العراقية ( عدا ما ذكر في الجداول أعلاه) كما في الجداول رقم (٦) و(٧)، مما يعني حاجة وضرورة المعايير العراقية لتتواءم مع المعايير المحاسبية الدولية في ظل متطلبات التوافق العالمي لمتطلبات المعايير الدولية في الوقت الحاضر وهي كما يلي :

أ- معايير عراقية لا يوجد لها مقابل في معايير المحاسبة الدولية :

**جدول رقم (٦)**

ت	رقم المعيار الدولي	اسم المعيار الدولي	سنة إصدار المعيار
١-	٢	تكاليف البحث والتطوير	أذار / ١٩٩٢
٢-	٨	المعلومات التي تعكس آثار التغير بالأسعار	تموز / ١٩٩٧
٣-	١٢	الأرباح والخسائر الرأسمالية	أب / ٢٠٠٠

المصدر: أعداد الباحثة.

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق**  
**- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

ب- معايير دولية لا يوجد لها مقابل في معايير المحاسبة العراقية ( عدا ما ذكر سلفا ) :-  
**جدول رقم (٧)**

ت	رقم المعيار الدولي	اسم المعيار الدولي	سنة إصدار المعيار
١-	٤٠ IAS	الاستثمار العقاري	نيسان / ٢٠٠٠ ٢٢ / مايس / ٢٠٠٨
٢-	٤ IFRS	عقود التأمين	مايس / ٢٠٠٤
٣-	٦ IFRS	البحث والتفتيح عن الأصول التعدينية	١ / ٢٠٠٤
٤-	٧ IFRS	الأدوات المالية - الإفصاح	أب / ٢٠٠٥
٥-	٨ IFRS	القطاعات التشغيلية	نيسان / ٢٠٠٩
٦-	٩ IFRS	الأدوات المالية	ت / ٢٠٠٩

المصدر: أعداد الباحثة.

يلاحظ أن عدد معايير المحاسبة الدولية (IAS) (٣١) معيار و (٩) معايير دولية لأعداد التقارير المالية (IFRS) (Internationals Financial Reporting Standards) في حين أن معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق هي (١٤) معيار ، هناك ٣ معايير لا يوجد ما يقابلها في مسمى المعايير الدولية وكما موضح في الجدول رقم (٦) وهذا يوضح أن هناك أحداث مالية واقتصادية خاصة بالعراق لم ترد لها معالجات في معايير المحاسبة الدولية وذلك لخصوصية تلك الأحداث ، وفي ذات الوقت هناك (٦) معايير لا يوجد ما يقابلها ضمن المعايير العراقية وكما موضح في الجدول رقم (٧) ، ويرى الباحث ضرورة إيجاد ممارسات محاسبية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لتوحيد اللغة المحاسبية وكذلك إمكانية توفير قراءة موحدة للقوائم المالية لإضفاء الوضوح والاعتمادية والمصداقية على المعلومات المحاسبية ليكون بالمكان الوثوق بها والاعتماد عليها وبذلك تقل الفجوة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغرض الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي ، وسوف يتم التطرق إلى متطلبات البيئة العراقية لكي يتم تطبيق تلك المعايير الدولية فيها حالياً ومستقبلاً وكما بينا ذلك ضمن الهدف الرابع للدراسة حيث سيتم التطرق إلى متطلبات البيئة العراقية وضمن المبحث الخامس .

#### المبحث الخامس

مقومات ومتطلبات التوافق والتطبيق بين المعايير المحاسبية الدولية والبيئة العراقية

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

لكي تتمكن البيئة المحاسبية العراقية من التوافق والتطبيق مع المعايير المحاسبية الدولية ، عليها أن تأخذ في الاعتبار المقومات والمتطلبات التالية (نور وججاوي ، ٢٠٠٨ ، ص ٩-١٠ ) :

أولاً: مقومات التوافق.

ثانياً: متطلبات التوافق.

ثالثاً: متطلبات التطبيق .

**أولاً : مقومات التوافق :-**

ينبغي لأي بيئة دولية ( أي بلد ) يريد التوافق مع البيئة الدولية الكلية والاندماج فيها أن تتوافر مقومات فيها ولها كي تندمج بالبيئة الدولية ولكي يتم العمل على توافق بيئة معينة مع المعايير المحاسبية الدولية ينبغي وجود مقومات لهذا التوافق من جهة وتوافر متطلبات في هذه البيئة تلبي هذه المقومات وهي :

١- بيئة معولمة أو في طريقها إلى البيئة المعولمة ، ويعني هذا أن تتوافق بيئة العالمية، أي أن تتوافق مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية وشروطها واتفاقياتها، منظمة البورصات العالمية (IOSCO) ، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وغيرها .

٢- تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة والتجارة والمحاسبة وغيرها.

٣- أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية ( الشركات ) وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دوراً تنظيمياً وتنسيقياً وليس دوراً قائداً أو موجهاً أو مسيطراً أو مالكا .

٤- التكيف الفني والنفسي لمواطني البلد والمقصود بالتكيف الفني هو استخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بطرق كفوة وإمكانيات جيدة أما التكيف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد لثقافة العولمة وتوجهاتها .



**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

**ثانيا : متطلبات التوافق :**

يقصد بمتطلبات التوافق ما ينبغي القيام به من اجل تهيئة وأعداد البيئة المحلية في جانبها الأكاديمي والعلمي من جامعات ومدارس وغيرها لأعداد طلبة وخريجين ليتمكنوا من مواكبة التطبيقات العلمية للمعايير المحاسبية الدولية وما يرافق تطبيقها من متطلبات ضرورية بحيث يكون الخريج معدا أعدادا جيدا وكفوءا وبموجب المواصفات الصحيحة والسليمة وكأنه يعمل في بيئة دولية أو ما يطلق عليه عالمي ( Cosmopolitan ) ، وهذا من اجل تحقيق الغاية النهائية للاندماج بالبيئة الدولية .

لذا فإن متطلبات التوافق يمكن أن تتشكل من الأتي:

- ١- إعادة النظر في المناهج الدراسية ( المساقات ) بشكل عام بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية ويمكن الاستعانة بهذا المجال بمناهج جامعات عالمية مشهود لها في هذا المجال.
- ٢- إعادة النظر في مفردات ( مواضيع ) المساق الواحد للمادة الدراسية بحيث تكون الأطروحات النظرية والتطبيقية متفقة أو بموجب المعايير المحاسبية الدولية وعدم الإبقاء على ما هو عليه الحال .
- ٣- لتحقيق الفقرتين أولا وثانيا ينبغي تهيئة الأساتذة وتعريفهم واطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة .
- ٤- إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في المعايير المحاسبية الدولية.

**ثالثا:- متطلبات التطبيق:- Applicability**

من اجل الاتساق مع الفقرة السابقة بشأن متطلبات التوافق في جانبها العلمي والأكاديمي فإن الجزء الحالي - متطلبات التطبيق - يشكل الجانب العملي من اجل تحقيق الهدف باندماج البيئة المحلية بالبيئة الدولية ويقصد بمتطلبات التطبيق هو ما ينبغي على الجمعيات المهنية والمؤسسات المهتمة بالمهنة المحاسبية ومكاتب التدقيق وتنظيم الحسابات من جهة الشركات والمؤسسات وغيرها أن تقوم به من اجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما يرتبط بها بشكل سليم وكفاء(فردريك تشوي واخرون، ٢٠٠٤، ص٣٥٣-٣٥٤) :

لذا وفي ضوء ما تقدم فإن متطلبات التطبيق يمكن أن تتشكل من الأتي: -

- ١-تقوم الجمعيات المهنية (جمعية المحاسبين القانونيين ومراقبي الحسابات وجمعية منظمي الحسابات ونقابة المحاسبين والمدققين العراقية) بإقامة دورات تخصصية في كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل يتفق مع متطلبات البيئة المحلية ويتكيف معها .
- ٢- تقوم المؤسسات المهنية الأخرى (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق- باعتبارها الجهة المعنية بإصدار المعايير) بنشر وتوصيل كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها.

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

- ٣- تقوم مكاتب التدقيق (مكاتب المحاسبين القانونيين ومراقبي الحسابات) وتنظيم الحسابات (مكاتب منظمي الحسابات)، بإشراك العاملين لديها في دورات تطويرية تتعلق بكيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما يرتبط بها.
- ٤- تقوم الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي ينبغي عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بإشراك العاملين لديها في الأقسام المالية بدورات تخصصية في هذا المجال.
- ٥- يقوم سوق العراق لأوراق المالية بإلزام الشركات التي تعرض أوراقها المالية في البورصة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ووضع تاريخ نهائي لذلك.

**المبحث السادس**

**الاستنتاجات والتوصيات**

**أولاً: الاستنتاجات:- Conclusion**

- ١- تبين ومن خلال عرض التطور التاريخي للمعايير المحاسبية الدولية ، ان الدراسة هدفت إلى الوقوف على كيفية تطور عملية صناعة معايير المحاسبة الدولية ومدى قبولها عالمياً وبيان حقيقة دور المجالس الوطنية في الدول التي تبنت معايير المحاسبة الدولية في اعداد التقارير المالية للشركات الوطنية التابعة لها .
- ٢- ان المعايير العراقية اتجهت إلى توافق بعض معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية وذلك بدرجات مختلفة حسب الظروف البيئية للعراق وما تحتاجه مؤسساته المالية من تطوير للممارسات المحاسبية بقصد الوصول تطور للأداء وزيادة درجة الموثوقية والاعتمادية والإفصاح في التقارير المالية .
- ٣- بهدف خلف توافق وتطبيق بين البيئة العراقية للمعايير مع البيئة العالمية أو الدولية هنالك متطلبات ومقومات ينبغي أخذها في الحسبان عند التوافق والتطبيق .
- ٤- هناك توافق غير تام بين معايير المحاسبة العراقية والدولية بخصوص موضوع أعداد وعرض القوائم المالية ، وذلك لوجود معيارين متطابقين فقط بينهما وعدم تطابق أو تطبيق معيارين آخرين من المعايير الدولية ضمن المعايير العراقية .
- ٥- هناك معيار واحد من المعايير العراقية متوافق مع المعايير الدولية بخصوص موضوع الإفصاح في القوائم المالية والبالغ عددها (٩) معيار ( تسعة معايير ) وهنا يلاحظ عدم وجود توافق وتطابق بين المعايير الدولية والعراقية ، باستثناء معيار واحد وهو الإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية .

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

- ٦- هنالك توافق نسبي بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير العراقية بخصوص موضوع القياس المحاسبي وذلك لوجود (٥) معيار متوافق ومتطابق مع المعايير الدولية البالغ عددها (١٥) معيار.
- ٧- هنالك توافق نسبي بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير العراقية بخصوص موضوع القوائم المالية الموحدة وذلك لوجود معيار واحد متوافق ومتطابق مع المعايير الدولية البالغ عددها (٤) معيار.
- ٨- هنالك توافق تام بين معياري المحاسبة العراقية ومعياري المحاسبة الدولية بخصوص موضوع المحاسبة في قطاع الزراعة والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المتشابهة.
- ٩- هنالك معايير محاسبية عراقية لا يوجد لها مقابل في معايير المحاسبة الدولية أو أنها تم إلغائها مع معايير المحاسبة الدولية والبالغ عددها (٣) معيار كما إن هنالك معايير دولية لا يوجد لها مقابل في معايير المحاسبة العراقية والبالغ عددها (٦) معيار.

**ثانياً: التوصيات:- Recommendations**

- ١- ضرورة إيجاد ممارسات محاسبية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لتوحيد اللغة المحاسبية وإمكانية توفير قراءة موحدة للقوائم المالية لإضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها ، وبذلك تقل الفجوة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغرض الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي وهنا دعوة لان يتم استخدام اكبر قدر ممكن من المعايير الدولية وتحديث الموجود حالياً من المعايير العراقية في ضوء المتغيرات البيئية سواء البيئة العالمية أو العراقية .
- ٢- ضرورة الأخذ متطلبات التوافق والتطبيق مع البيئة الدولية والتي ورد تفصيلاً عنها في المبحث الخامس من الدراسة .
- ٣- ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بإصدار معايير محلية تتوافق وتتطابق مع تلك الموجودة عالمياً / دولياً لسد الفجوة الكبيرة بين المعايير الدولية والعراقية.
- ٤- محاولة لإلغاء المعايير المحلية العراقية والتي لا يوجد لها مسمى وتطبيق في المعايير الدولية مثل معيار تكاليف البحث والتطوير ومعياري المعلومات التي تعكس أثر التغيير بالأسعار ومعياري الإرباح والخسائر الرأسمالية .

**المصادر - References**

**أ- المصادر العربية: Arabic References**

- ١- أبو زيد ، محمد المبروك ، ٢٠٠٥ ، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ، مطابع الدار الجامعية ، القاهرة .

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

- ٢- الجرف ، ياسر احمد السيد محمد ، ٢٠١٠ ، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الملك خالد ، السعودية .
- ٣- الراوي ، حكمت احمد ، ١٩٩٥ ، المحاسبة الدولية ، دار الحنين ، عمان .
- ٤- القباني ، ثناء ، ٢٠٠٣ ، المحاسبة الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
- ٥- العامري ، سعود جايد ، ٢٠١٠ ، المحاسبة الدولية-منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- ٦- حماد ، طارق عبد العال ، ٢٠٠٢ ، موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية ، ج/١ - عرض القوائم المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
- ٧- حماد ، طارق عبد العال ، ٢٠٠٩ ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، الجزء الأول والثاني ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
- ٨- حماد ، طارق عبد العال ، ٢٠٠٦ ، دليل المحاسب بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
- ٩- حمدان ، مأمون والقاضي ، حسين ، ٢٠٠٨ ، المحاسبة الدولية ومعاييرها ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان .
- ١٠- ريتشارد شرويدر وآخرون ، ٢٠٠٦ ، نظرية المحاسبة ، تعريب خالد علي احمد خاجيكي ، دار المريخ للنشر ، الرياض .
- ١١- فردريك تشوي وآخرون ، ٢٠٠٤ ، المحاسبة الدولية ، تعريب محمد عصام الدين ، دار المريخ للنشر ، الرياض .

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

**ب- الدوريات والبحوث : Researching & Period Journal**

- ١- أبو إلها ، فتحى عويس ، ١٩٩٥ ، المعايير المحاسبية الدولية بين النظرية والتطبيق على المستويين الدولى والإقليمى، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد الأول، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .
- ٢- ججاوي ،طلال ، ونور ،عبد الناصر ، ٢٠٠٨ ، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية - متطلبات التوافق والتطبيق ، بحث منشور على شبكة الانترنت .
- ٣- مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، ٢٠٠٥ ، المعايير المحاسبية والأدلة الرقابية ، ديوان الرقابة المالية .
- ٤- صيام ،وليد زكريا ، ٢٠٠٥ ، ايجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن - دراسة استكشافية لأراء القائمين على مهنة المحاسبة ،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، العدد ٢/ ، الجامعة الأردنية.
- ٥- صالح ، علي جابر ، ٢٠٠٤ ، نحو أطار مقترح لتوفيق معايير المحاسبة العربية لترشيد قرارات الاستثمار ، مؤتمر المحاسبة الرابع ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .
- ٦- سالم، مجدي محمد ، ٢٠٠٤ ، توفيق معايير المحاسبة والمراجعة العربية وأثره على جودة الأداء المهني في الدول العربية ، المؤتمر الرابع ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .
- ٧- هديب ، مصطفى احمد فؤاد ، المحاسبة الدولية المشكلات المعاصرة والاتجاهات المستقبلية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.

**ج- المصادر الأجنبية:References Foreign**

- 1-Baladouni Vahe , 1977, The Study of Accounting History , the international journal of Accounting ; education and research , V.12 .
- 2- Doupnik ,Timothy and Pereira, Hector ,2007, International Accounting ,1sted, McGraw-Hill, Irwin.
- 3- Tuner ,John N ,1983 , International Harmonization -professional Goal , Journal of Accountancy , January.

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

4- Wolk , H ,I , Francis ,J.R., and Tierney , M . G, 1997,  
Accounting Theory –conceptual and Institutional Approach , Ohio,  
South –Western.

د- المواقع الالكترونية: Web Side

- 1- [http:// www.iasb.org](http://www.iasb.org).
- 2- [http:// www.iasb.org.uk](http://www.iasb.org.uk).
- 3- [http:// www .ifac.org](http://www.ifac.org) .
- 4- [http :// www .jps-dir.com](http://www.jps-dir.com) .

**Appendix No: (1)**

أولاً : معايير المحاسبة الدولية :-

اللغة الانجليزية	اسم المعيار باللغة العربية	رقم المعيار	ت
Presentation of Financial Statements	إعداد وعرض البيانات المالية	١	١
Inventories	المخزون	٢	٢
Cash FLOW Statements	قائمة التدفقات النقدية	٧	٣
Accounting polices Changes in Accounting	السياسات المحاسبية التقديرات والأخطاء	٨	٤
Events After the Balance Sheet Date	الإحداث اللاحقة لإعداد الميزانية	١٠	٥
Construction Contracts	عقود المقاولات	١١	٦
Income Taxes	ضرائب الدخل	١٢	٧
Property plant and Equipments	الممتلكات والمعدات والتجهيزات	١٦	٨
Leases	عقود الإيجار	١٧	٩
Revenue	الإيراد	١٨	١٠
Employee Benefits	منافع موظفين	١٩	١١
Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	٢٠	١٢
The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates	التغيرات في أسعار الصرف	٢١	١٣
Borrowing Costs	تكاليف الاقتراض	٢٣	١٤
Related patty Disclosures	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	٢٤	١٥
Consolidated and Separate Financial Statements	البيانات المالية الموحدة	٢٧	١٦

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

Investments in Associates	الاستثمارات في الشركات الزميلة	٢٨	١٧
Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	الإبلاغ المالي في حالة التضخم المفرط	٢٩	١٨
Interests in joint Ventures	الحصص في المشروعات المشتركة	٣١	١٩
Financial Instruments :presentation	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	٣٢	٢٠
Earnings per Share	ربحية السهم	٣٣	٢١
Interim Financial Reporting	التقارير المرحلية	٣٤	٢٢
Impairment Of Assets	انخفاض قيمة الموجودات	٣٦	٢٣
Provisions Contingent Liabilities and Contingent Assets	المخصصات والموجودات والمطلوبات المحتملة	٣٧	٢٤
Intangible A assets	الأصول غير الملموسة	٣٨	٢٥
Financial Instruments: Recognition and Measurement	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	٣٩	٢٦
Investment Property	العقارات الاستثمارية	٤٠	٢٧
Agriculture	الزراعة	٤١	٢٨

### Appendix No: (2)

ثانيا : معايير أعداد التقارير المالية :

اللغة الانجليزية	اسم المعيار باللغة العربية	رقم المعيار	ت
First –time Adoption of International Financial Reporting Standards	تبني المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية لأول مره	١	١
Share–based payment	الدفع على أساس الأسهم	٢	٢
Business Combinations	اندماج الأعمال	٣	٣
Insurance Contracts	عقود التأمين	٤	٤
Non–current Assets Held for Sale and Discontinued Operations	الأصول المحتفظ بها للبيع: العمليات المتوقفة	٥	٥
Exploration for and evaluation of Mineral Resources	استكشاف وتقييم موارد التعدين	٦	٦
Financial Instruments : Disclosures	الأدوات المالية : الإفصاح	٧	٧
Operating Segments	القطاعات التشغيلية	٨	٨

**المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية  
الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق  
- دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير**

**Appendix No: (3)**

ثالثاً: المعايير المحاسبية العراقية:

ت	رقم المعيار	اسم المعيار
١	١	محاسبة عقود الإلتزامات
٢	٢	تكاليف البحث والتطوير
٣	٣-	رسملة نفقات الاقتراض
٤	٤-	محاسبة آثار التغير بأسعار العملات الأجنبية
٥	٥-	المحاسبة عن الحزين
٦	٦-	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسة المحاسبية
٧	٧-	كشف التدفق النقدي
٨	٨-	المعلومات التي تعكس آثار التغير بالسعار
٩	٩-	الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة
١٠	١٠-	الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة
١١	١١-	المحاسبة في النشاط الزراعي
١٢	١٢-	الأرباح والخسائر الرأسمالية
١٣	١٣-	المحاسبة عن ضريبة الدخل
١٤	١٤-	محاسبة الاستثمارات